

ريما البندر «تلهم» الإسرائيлиين: لا تخلّي سعودياً عن التطبيع



عندما تسمع السعودية وهي ترفع صوتها بإدانة إسرائيل لارتكابها مجزرة مواصي خانيونس قبل أيام قليلة في قطاع غزة، فاعلم أن المملكة تفعل في السر شيئاً آخر تماماً تماماً لما تعدد عنه تلك الإدانة، ولا سيما أن تفاعل الرياض مع مئات المجازر، الأكبر والأكثر فطاعة التي ارتكبها قوات الاحتلال منذ بداية الحرب على غزة قبل أكثر من 11 شهراً، كان انتقائياً ولم يشمل إلا القليل منها. ومنذ أن رفضت إسرائيل صراحة مبادلة وقف إطلاق النار في غزة بالتطبيع مع السعودية، اتضحت تماماً هُزالة التأثير الذي يمكن أن تمارسه الرياض على العدو، من موقع الالاّث وراء التطبيع، طمعاً في حماية أميركية، وربما إسرائيلية، لنظام يخفي خواكه وراء شعارات فارغة من نوع «السعودية العظمى» التي يطلقها بعض الذباب الإلكتروني بقيادة سعود القحطاني، مستشار ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان. وإعلاء الصوت السعودي هذه المرة، أُشفر أيضاً بدعوة من المملكة إلى عقد اجتماع جديد عاجل لوزراء خارجية «منظمة التعاون الإسلامي» لبحث الأحداث في غزة وحولها، بما يشمل مسألة «محور فيلادلفيا» الفاصل بين القطاع ومصر، والذي سبق للمملكة أن أعلنت تأييدها الموقف المصري في خصوصه، والرافض لبقاء جنود إسرائيليين فيه. لكن إذا قيس ما يمكن أن يصدر عن هذا الاجتماع بما صدر عن سابقه في آذار الماضي، حين كانت أحداث غزة أكثر اشتغالاً، فيمكن القول إن السبب الأساسي له سيكون محاولة تنفيس الغضب المتજّر في الشارع العربي والإسلامي ضد إسرائيل. وربما تكون العملية الفدائية التي نفذها العسكري الأردني المتقاعد الشهيد، ماهر الجازي، قد عجلت في الدعوة إليه، لما لها من تأثيرات أمنية عميقة على الأردن وعلى الخليج، ولا سيما أن التعاون بين إسرائيل وحلفائها المُضمّرين

في تلك المنطقة، يمرّ عبر هذا البلد، وأبرز شاهد عليه الخط البري المقام من موانئ الإمارات، إلى فلسطين المحتلة عبر السعودية والأردن، لتعويض إسرائيل، التي لا تفتّأ تجوّع الغزّيين، ما ينقصها نتيجة الحصار الذي تفرضه حركة «أنصار الله» عليها في البحر الأحمر. وفي الوقت الذي توحى فيه السعودية في العلن بأنّها معنية بالقضية الفلسطينية، عبر اشتراط وقف النار في غزة، وفتح أفق لإقامة دولة فلسطينية مقابل تطبيع العلاقات مع تل أبيب، فإنّ ما تفعله في السرّ يسير في اتجاه آخر، معاكس تماماً. وفي الأيام الماضية، شاركت السفيرة السعودية في واشنطن، ريم بنت بندر بن سلطان، إلى جانب مسؤولين إسرائيليين، في افتتاح «الحوار الأميركي - الشرقي أوسطي»، وهو إطار يركّز على تحقيق مصالح إسرائيل، حيث ألقى خطاباً لم يرشح أي شيء عن مضمونه، نتيجة حظر على النشر والتقطّع المصور فرضه القيّمون على الحدث، الذي لم يكن متاحاً الدخول إليه إلا للمدعوين. لكن الإسرائيليين الحاضرين اعتبروا الخطاب «مُلهمًا»، وأشار أحدهم، وهو الصحافي عميت سيفال، إلى أن السفيرة قالت كلاماً مهماً لا يستطيع ذكره، علمًاً أن ريم بنت بندر و«سفيرة خادم الحرمين الشريفين» الغائب عن المشهد حالياً، لا يمكن أن تتحدد إلا ببيان ابن سلمان. كما أن المجتمع نفسه قدّم في الإعلام الإسرائيلي بوصفه قناة خلفية للمناقشات المستمرة حول التطبيع السعودي - الإسرائيلي، رغم الحرب في غزة. ومع أن اتفاق التطبيع الذي عملت عليه الولايات المتحدة، معلّق حالياً نتيجة أحداث غزة، فإن مسؤولين أميركيين وإسرائيليين، من بينهم وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، لمّحوا إلى إمكانية تفعيله إذا ما جرى التوصل إلى وقف لإطلاق النار في القطاع، حتى خلال ما يسمّى فترة «البطء العرجاء» للإدارة الأميركيّة الحالية، أي المدة السابقة للانتخابات المقرّرة في الخامس من تشرين الثاني المقبل، حين ينغمّس سياسيو واشنطن بالكامل في الشأن الانتخابي، ولا يعود أحد منهم يعمل في شأن آخر، إلا إذا اقتضت مصلحة إسرائيل غير ذلك. وإذا لم يحصل هذا قبل الانتخابات، فستكون هناك نافذة فرصة بعدها، بحسب ما نقلت صحيفة «إسرائيل اليوم» عن أحد المسؤولين الإسرائيليين المشاركين في «الحوار» الذي سُمي اختصاراً «مياد»، وبرأسه بشكل مشترك أربعة من الدبلوماسيين الأميركيين المعروفيين بولائهم لإسرائيل، وهم دنيس روس وإليوت أبرا姆ز، والسفيران الأميركيان السابقان في تل أبيب، توم نيدس، وديفيد فريدمان. واجتذب «الحوار» نحو 200 مدعو من الولايات المتحدة وإسرائيل والشرق الأوسط، واعتبرته صحيفة «جويس إنسايدر» وريثاً لمنتدى «صبا» الأميركي - الإسرائيلي، التابع لمعهد «بروكينغز» والذي انحل في عام 2017. ومن المشاركين الإسرائيليين فيه أيضاً، اللواء غال هيرش، منسق شؤون الأسرى، والذي ألقي كلمة تم الكشف عن مضمونها، واعتبر فيها أن الانتقادات العالمية لإسرائيل تشجّع حركة «حماس» على تأخير مفاوضات تبادل الأسرى، وكذلك العضو السابق في حكومة الحرب،بني غانتس، الذي قام بزيارة غير معلنة لواشنطن، شارك خلالها في «الحوار»، وألقي كلمة استمعت إليها السفيرة السعودية، وعبر فيها عن أمله «في تطوير شراكة إقليمية»، معتبراً أن «توسيع علاقتنا مع السعودية وهي دولة عربية أساسية، يمكن أن يُنتج فوائد متبادلة في الأمن والاقتصاد والعلوم و مجالات

